التراث العربي

العـــدد:(90)- (ربيع الآخر)- 1424هـ-حزيران(يونيو) 2003 - السـنة الثالثة والعشـرون

المدير المسؤول
د.علي عقلة عرسان

رئيس التحرير
د.محمود الربداوي

أمينة التحرير
جمانة طه

هيئة التحرير
د.محمد زهير البابا
د.وهبة الزحيلي
محمود فاخوري
زهير حميدان
د.علي أبوزيد

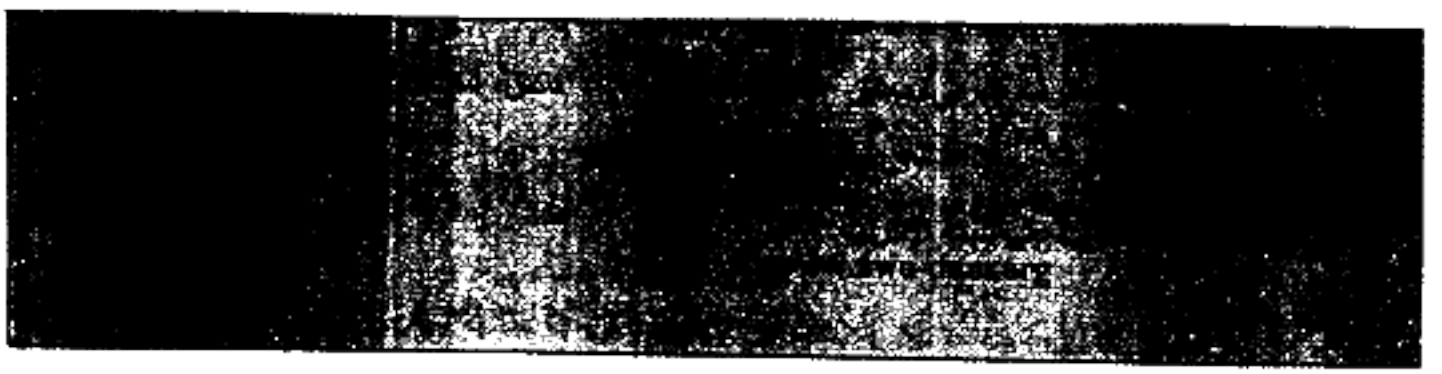

شروط النشر

1-أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.

2-أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليست مستلّة من كتاب منشور.

3-التقيد بمنهج علمي دقيق، والتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.

4-أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة،وعلى وجه واحد من الورقة.

5-ألا تزيد على ثلاثين صفحة.

6-أن تراعى علامات الترقيم.

7-توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.

8-يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام- تح.محمود شاكر- القاهرة- مط. المدني- ط3، 1974م).

9-يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق بلمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.

10-يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.

11-تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.

12-لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار إليهم.

13-الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.

14-ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

□□□

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الاشـــــتراك السـنوي

داخل القطر للأفراد	: 150 ل.س
في الأقطار العربية للأفراد	: 300ل.س أو (15) دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي للأفراد	: 450 ل.س أو (20) دولاراً أميركياً
الدوائر الرسمية داخل القطر	: 300 ل.س
الدوائر الرسمية في الوطن العربي	: 500 ل.س أو (25) دولاراً أمبركياً
الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي	: 650 ل.س أو (40) دولاراً أميركياً
أعضاء اتحاد الكتاب	: 75 ل.س

■ الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي ■

المحتوى:

ص

- الافتتاحية: محنة التراث والآثار في العراق..... رئيس التحرير 7
- أدب الخيال في رسالة الغفران..... د.حسين جمعة 11
- مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي ..... د.بشير ابرير 42
- ظاهرة الترديد في شعر أبي تمام: دراسة إيقاعية جمالية..... رشيد شملال 68
- التفاعل بين الحياة والفنّ وتأثيره في الشعر العباسي..... د.أحمد دهمان 79
- منهج ابن الشجري النحوي في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي..... د.ابراهيم محمد عبد الله 91
- أثر القرآن الكريم في اللغة العربية والتحديات المعاصرة..... د.محمد يوسف الشربجي 120
- الاستقسام بالأزلام: عادة عربية انقرضت..... د.الياس بلكا 137
- التراث والتقنيات الحديثة للمعلومات..... د.المهدي بن محمد السعيدي 143
- كتب التاريخ مصدر متجدد للمعلومات الثقافية..... د.فواز سيوف 148
- دور العرب في تقدم طب الأسنان..... د.موفق أبو طوق 157
- الإبداع العربي في علم الفلك..... عبود قره 166
- شخصية الأمير عبد القادر من منظور الآخر..... د.عبد القادر شرشار 176
- المكونات السردية للخبر الفكاهي: دراسة في أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي..... د.عبد الله محمد الغزالي 187
- لباب الآداب..... د.سمر روحي الفيصل 210
- حران المدينة المنسية..... عبد الرحمن بدر الدين 216
- أضواء على مؤتمر تاريخ العلوم في إربد..... سليمى محجوب 222
- أخبار التراث..... أمينة التحرير 227

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

منهج ابن الشجري النحوي في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي

د.إبراهيم محمد عبد الله*

الملخص:

يدرس هذا البحث أبيات المتنبي التي تعرض لها ابن الشجري بالإعراب والشرح في أماليه ليخلص إلى ما يلي:

١-توضيح المنهج النحوي الذي صدر عنه في إعرابه أبيات أبي الطيب ورسم معالمه الرئيسية التي يقوم عليها.

٢-رصد سنة ابن الشجري في التوجيه النحوي والمرتكزات التي تعلَّق بها في تقوية الوجه الإعرابي وتضعيفه.

٣-معرفة موقفه من أبي الطيب ومن معربي شعره وشراحه.

ومن أجل بلوغ ما ذكرت تقصَّصت كلام ابن الشجري على ما اختاره من شعر أبي الطيب، وتبين أن معالم منهجه النحوي فيه تتمثل في المسائل الآتية:

١-التوسع في الأوجه الإعرابية.

٢-ظهور النزعة التعليمية.

٣-التعويل على الحذف.

* ـــ جامعة عنابة الجزائر. قسم اللغة العربية وآدابها.

٤-استدراكه على من تقدمه.
٥-الربط بين الإعراب والمعنى.
٦-تعليله الوجه الإعرابي.
٧-وضوح بصريته (مذهبه النحوي).
٨-ردُّه على من تقدمه من معربي شعر المتنبي وشراحه.
ثم ختمت البحث بالنتائج التي انتهيت إليها.

المقدمة:

أبو الطيب ملأ الدنيا صيته، وشغل الباحثين شعره، وأسعد الذواقة أدبه، وأطربت العقلاء حِكَمُه، وما زال أهل العلم يشتغلون به وبشعره إلى يوم الناس هذا، وما فتئ الباحثون طلاباً ومدرسين يشققون الأقوال المتشعبة في قصيده، ويستنبطون منه حكماً ومعاني جليلة وشاعرية فياضة أخاذة فاتنة، وهم في ذلك بين متعصب له ومعجب به أشد إعجاب، ومحب له حباً جماً ومتخذ منه أسوة في الشاعرية الفذة، وبين منتقد له ومعترض عليه.

فمنذ القديم انكبَّ العلماء المجلون على شعره تفسيراً وإعراباً ومدارسة وحفظاً واستنباطاً وموازنة وأخذاً واستفادة، وتصدى له جهابذة كبار فأنصفوه بحثاً وتنقيراً، وجرى بينهم خلاف في شرحه وإعرابه، وليس بِدْعاً أن يكون هذا، وأن ينهض لشعره علماء نحارير، فالكبير لا يصلح إلا بكبير مثله.

وسعى لتراث المتنبي أشهر علماء العربية أدباً ولغة وذوقاً وثقافة، من مثل ابن جني (ت٣٩٢هـ) وأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) وأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ) وعلي بن عيسى الربعي (ت٤١٠هـ) وصاحبنا ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢هـ).

وابن الشجري هذا أديب ذواقة نحوي لغوي مليء، حظي بعناية الباحثين في عصرنا، فقد درس د.محمود الطناحي- رحمه الله- كتابه "الأمالي" في مقدمة تحقيقه له، وأنشئ حوله- فيما أعلم- رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير تناولته أديباً لغوياً ووُسمت بـ"ابن الشجري اللغوي الأديب" أعدها علي عبود الساهي في جامعة القاهرة سنة ١٩٧١، وهناك كتاب مطبوع بحث في منهجه النحوي عنوانه "ابن الشجري ومنهجه في النحو" لعبد المنعم التكريتي، طبع في بغداد عام ١٩٧٥، وقد تطلبتهما فلم أظفر بهما.

ولما رأيت ابن الشجري خص أبا الطيب بالكلام على أبيات له وافرة في مصنفه العامر "الأمالي" وتصدى لإعرابها وتفسيرها، واعترض على من تقدمه فيهما، وكانت دراسة د.الطناحي- جزاه الله خيراً- لكتاب الأمالي على نحو عام، وجدت أن منهجه النحوي في درس تلك الأبيات حقيق

بالبحث والتجلية، وهذا ما سنقف عليه في الصفحات التالية مقسماً إلى الفقرات التي ذكرتها في ملخص البحث، وأُولاها توسعه في الأوجه الإعرابية.

١-التوسع في الأوجه الإعرابية:

مخر ابن الشجري عُباب شعر المتنبي وقلب فيه فكره وأعاد نظره فيما يحتمله من الأوجه الإعرابية يرفده في ذلك أصالة نحوية، وثروة لغوية غزيرة، تمثلت في استشهاده بآيات الذكر الحكيم، وأشعار العرب وأقوالها، فإذا ما تصدى لإعراب شيء من شعر أبي الطيب ركب متن السهولة، وجفا التكلف، وحوم حول ما يقتضيه المعنى ويستلزمه حق الإعراب، وسرد ما بدا له من توجيهات نحوية، واستوفى الكلام عليها معدداً مستدلاً، وخير ما يقفنا على توسعه في الأوجه الإعرابية أن أسوق ضرباً منه، فقد أجاز في إعراب المصدر المؤول من بيت أبي الطيب[١]:

مُنَىً كنَّ لي أنَّ البياضَ خضابُ فيَخْفَى بتبييض القرونِ شبابُ

الرفع والنصب فقال: "وقوله: "أنَّ البياض خضابُ" منقطع من أول البيت، وتحتمل "أنَّ" الرفع والنصب"[٢]، ثم سوغ وجه الرفع فقال: "فالرفع على إضمار مبتدأ"[٣] ثم قدّر المبتدأ ناظراً إلى معنى البيت التالي فقال: "كأنه قال: إحداهن أن البياض خضاب، أو أقدامهن أن البياض خضاب، لأنه قد أخبر بأن ذلك كله في أيام حداثته وريْعان شبيبته بقوله:[٤]

ليالِيَ عند البِيض فَوْداي فتنةٌ ... ..."[٥]

ثم التفت إلى الكلام على وجه النصب فقال: "وأما النصب فعلى إضمار "تمنيتُ" لدلالة "مُنىً" عليه كما أُضمر "نتَّبع" في قوله تعالى: ﴿قُل بل مِلَّة إبراهيمَ﴾[٦]"[٧]، ولم يقنع بما سمحت به قريحته فأثار اعتراضاً على تقدير فعل "تمنيت" وأجاب عنه فقال: "فإن قيل: إن التمني مما لم يثبت كالرجاء والطمع، فلا يقع على "أن" الثقيلة لأنها للتحقيق، فهي أشبه بأفعال اليقين، وإنما يقع التمني وما شاكله على "أَنْ" الخفيفة لأنها تخلص الفعل للاستقبال، فهي أشبه بالطمع والرجاء والتمني من حيث تعلقت هذه المعاني بما يتوقع، ومنه قول لبيد[٨]:

تمنَّى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعةَ أو مُضَرْ

---

[١] ديوان: ١/١٨٨، وانظر شرح مشكل شعر المتنبي: ٢٩٧.

[٢] الأمالي: ٣/١٩٤.

[٣] الأمالي: ٣/١٩٤.

[٤] ديوان: ١/١٨٨، وعجز البيت: "وفخْرٌ وذاك الفخر عنديَ عابُ".

وأنشده ابن الشجري تالياً للبيت الأول، وفسر الفَوْدَ فقال: "الفَوْد: معظم شعر اللمة مما يلي الأُذنين". الأمالي: ٣/١٩٤.

[٥] الأمالي: ٣/١٩٤.

[٦] البقرة: ٢/١٣٥.

[٧] الأمالي: ٣/١٩٤.

[٨] ديوان: ٢١٣.

قيل: لا يمتنع وقوع التمني على "أنَّ" الثقيلة كما لم يمتنع وقوع "وَدِدْتُ" عليها، و"وَدِدْتُ" و"تمنَّيتُ" بمعنى واحد، فمن ذلك في التنزيل "وتودُّون أنَّ غير ذاتِ الشوكة تكونُ لكم"[١].

ويدلك على أن "وَدِدْتُ" و"تمنَّيْتُ" معناهما واحد قوله تعالى: ﴿يَوْمئذٍ يودُّ الذين كفروا وعصَوُا الرسولَ لو تُسَوَّى بهم الأَرضُ﴾[٢]، والمعنى: لو يُجْعلون والأرضَ سواءً، كما قال: ﴿يومَ ينظرُ المرءُ ما قدَّمَتْ يداه ويقولُ الكافر يا ليتني كنتُ تراباً﴾[٣].[٤]

ثم حرص على أن يرد الأشياء إلى أصولها فقال: "وهذا استدلال أبي علي"[٥]، ولم يستقر به تفكيره النحوي عند هذا الحد، فقدر أن يكون المصدر المؤول متصلاً بما قبله لا منفصلاً عنه كما سلف، فأجاز أن تعرب "مُنىً" ظرفاً وجملة كان واسمها وخبرها نعت له، ورشح عن هذا الإعراب جواز وجهين في إعراب المصدر المؤول من "أن" وما بعدها:

الأول: أنه مرفوع على الفاعلية.

والثاني: أنه مرفوع على الابتداء، وفي ذلك يقول: "ويجوز أن تكون "مُنىً" منصوبة نصب الظروف، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها نعت لها، فتتصل "أن" بما قبلها، كأنه قال: في مُنىً كن لي أن البياض خضاب، أي في جملة منى، كما قالوا: "حقاً أنك ذاهب" وأكبر ظني أنك مقيم"، يريدون "في حقٍّ" و"في أكبر ظني"، وإذا أردت معنى الظرفية في "مُنىً" فلك في "أنَّ" مذهبان، ثم سرد المذهبين.[٦]

فهذا كلامه على إعراب المصدر المؤول يقفنا على تفصيله القول في التوجيه النحوي ومنهجه في تحليل الكلام، والنظر إلى الصنعة على أنها أداة لربط الكلام بعضه ببعض، أو قطع بعضه عن بعض غير غافل عما يطيب به المعنى ويصير إليه.

وهو إذ توسع في التوجيه الإعرابي، وطوّل في تعداده ومناقشته اهتدى بسنَن مَنْ قبله من النحويين، من أمثال أبي علي الفارسي[٧]، على أنه في صنيعه هذا لم يتعسف ولم يتمحل ولم يحمل شعر أبي الطيب ما لا يطيقه، ونثر بين يدي قارئه حُسْن بصيرة ودُرْبة مكينة في العربية وما حباه به الله من لطف تأتٍّ في التعليم، إذ توسعه في الإعراب كان لعناية شديدة بما نسميه اليوم بالنحو التطبيقي ولغاية تعليمية توخاها، وتتجلى هذه الغاية في الفقرة التالية.

---

(١) الأنفال: ٨/٧.
(٢) النساء: ٤/٤٢.
(٣) النبأ: ٧٨/٤٠.
(٤) الأمالي: ٣/١٩٥.
(٥) الأمالي: ٣/١٩٥.
(٦) انظر الأمالي: ٣/١٩٦-١٩٧، ٣/٢٠٠.
(٧) انظر كتاب الشعر: ٥٥١-٥٥٣، ٣٢٥-٣٢٦، ٤١٨-٤١٩.

٢-النزعة التعليمية:

وقفنا في الفقرة السالفة على ركن من أركان منهج ابن الشجري في درس أبيات أبي الطيب، وهو توسعه في الأوجه الإعرابية، ورأينا أن غايته من هذا التوسع تعليمية، ويبدو هذه الغاية واضحة في أسلوبه في تناول أبيات أبي الطيب؛ إذ قدم بين يدي بحثه فيها أسئلة تكشف عن المواضيع التي يأتي السؤال من قبلها لتقريبها إلى الأذهان، فكان يسوق البيت ثم يثير أسئلة حوله من جهتي المعنى والإعراب، ثم يجيب عنها واحداً واحداً بيسر وتنظيم، ومن ذلك قوله بعد أن أنشد بيت أبي الطيب:[١]

كبَّرْتَ حول ديارهم لما بدتْ منها الشموسُ وليس فيها المشرقُ

"وفيه ما يقتضي أسئلة، أولها: كيف قال: بدتْ منها الشموس، فذكر المشبَّه به دون المشبَّه، وأسقط أداة التشبيه؟ والثاني: كيف جمع الشمس وليس في العالم إلا شمس واحدة، وهل فعل ذلك أحدٌ من الشعراء القدماء قبله؟ والثالث: في أي شيء شبه هؤلاء الممدوحين بالشمس؟"[٢].

ثم أخذ يجيب عن هذه الأسئلة الواحد تِلْو الآخر بتؤدة ووضوح.

ومثل ذلك ما أثاره من الأسئلة الإعرابية التي يمكن أن ترد على بيت المتنبي:[٣]

كفى بجسمي نحولاً أنَّني رجلٌ لولا مخاطبتي إيَّاكَ لم ترَني

فقال: "يتوجه في هذا البيت سؤال عن الفرق في الإعراب بين "كفى بجسمي نحولاً" و﴿وكفى بالله شهيداً﴾[٤] وسؤال ثان، وهو أن "أنَّ، المفتوحة تكون مع خبرها في تأويل مصدر، كقولك: بلغني أنك ذاهب، أيْ بلغني ذهابك، فبأي مصدر تتقدر في هذا البيت؟ وسؤال ثالث، وهو أنْ يقال: إن الجملة التي هي "لولا مخاطبتي إياك لم ترني" وصفٌ لرجل، ورجلٌ اسم غيبة، فكيف عاد إليه منها ضمير متكلم؟"[٥]، وأجاب عنها جميعاً بإجابات واضحة مشفوعة بالشواهد.[٦]

ولم يقصر ابن الشجري نزعته التعليمية هذه على بحثه في إعراب أبيات المتنبي، وإنما هي صبغة اصطبغ بها كتابه الأمالي.[٧]

وهو في جنوحه إلى هذه النزعة يسير على نهْج مَنْ تقدمه من النحويين كأبي علي الفارسي في كتابه "كتاب الشعر"، وابن جني في كتابه "اللُّمَع"، والزجاجي في كتابه "الجمل" والزمخشري في كتابه

---

[١] ديوانه: ٢/٣٣٧.
[٢] الأمالي: ١/١٢١.
[٣] ديوانه: ٤/١٨٦.
[٤] النساء: ٤/٨١.
[٥] الأمالي: ٣/٢٢١.
[٦] انظر الأمالي: ٣/٢٢٢-٢٢٤.
[٧] انظر الأمالي: ١/١٩٨-٢٠٦، ١/٢٨٠-٢٩٢، ١/٣١٤-٣٦٧.

"المفصل"، ومَنْ جاء من بعده كابن الحاجب في كتابه "الكافية في النحو".

ومما امتاز به منهجه في الإعراب أخْذُه الواسع بالحذوف التي كان يقدرها حتى غدا الحذف سمة بارزة لتوجيهه النحوي، وهذا ما سنتعرفه في الفقرة التالية من البحث.

٣-التعويل على الحذف:

الحذف باب منادٍ ببلاغة العربية وفصاحتها، وهو "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[١]، وقيد ابن هشام الحذف الذي ينبغي للنحوي أن يبحث فيه بالحذف الذي تستلزمه القواعد النحوية وتطلبه، ولا يتم الكلام إلا به فقال: "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو ﴿ليقولن الله﴾[٢]، ونحو ﴿قالوا: خيراً﴾[٣]، ونحو "خيرٍ عافاك الله"﴾، وأما قولهم في نحو ﴿سرابيلَ تقيكمُ الحرَّ﴾[٤]: إنَّ التقدير: والبرد ونحو ﴿وتلك نعمةٌ تمنُّها عليَّ أنْ عبَّدْتَ بني إسرائيلَ﴾[٥]: إن التقدير: ولم تُعبِّدْني ففضول في النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان"[٦].

وعدَّ ابن جني الحذف في العربية في الباب الذي وسَمه بشجاعة العربية.[٧]

واحتفل ابن الشجري بالحذف واسترسل في الكلام عليه في أماليه، فخصه ببضعة مجالس، بسط فيها حديثه عما حذف من الجمل والأسماء الآحاد والحروف اختصاراً، وما حذف من حروف المعاني وما حذف من أحرف الكلمة.[٨]

ويأتي كتابه "الأمالي" في مقدمة المصنفات التي بحثت في الحذوف[٩]، وقد اعتد صاحبه الحذف "من أفصح كلام العرب لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضياً له لا يكمل معناه إلا به"[١٠]، ويتناول الحذف الجملة أو المفرد[١١] أو الحرف أو الحركة.[١٢]

---

(١) *النكت في إعجاز القرآن: ٧٠.*
(٢) *الزخرف: ٤٣-٨٧، وفي غير ما سورة.*
(٣) *النحل: ١٦/٣٠.*
(٤) *النحل: ١٦/٨١.*
(٥) *الشعراء: ٢٦/٢٢.*
(٦) *مغني اللبيب: ٧٢٤-٧٢٥.*
(٧) *انظر الخصائص: ٢/٣٦٠ فما بعدها.*
(٨) *انظر الأمالي: ٢/١٢٣-٢٠٤.*
(٩) *انظر مقدمة الأمالي: ١/١٠.*
(١٠) *الأمالي: ٢/١٢٣.*
(١١) *حذف المفرد على ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف. انظر الخصائص: ٢/٣٦١.*
(١٢) *انظر الخصائص: ٢/٣٦٠-٣٨١.*

وفي إعراب أبيات المتنبي تخرَّق ابن الشجري في مضمار تقدير الحذوف، واستساغ أن تتعدد في البيت الواحد، ومن ذلك أنه قدر ثلاثة حذوف منها الاسم والضمير في بيت المتنبي:[١]

لو كان ما تُعطيهمُ من قبل أنْ تُعطيَهم لم يعرفوا التأميلا

فقال: "وأقول: إن خبر "كان" ومفعول "تعطيهم" الثاني محذوفان، وتقدير خبر "كان" لهم، وكذلك العائد إلى الموصول من "تعطيهم" الأول محذوف"[٢]، وبعد أن قدر الحذوف واستقام له إعراب البيت ذهب إلى معناه وربطه بها فقال: "فالمعنى والتقدير: لو كان لهم الذي تعطيهموه من قبل أن تعطيَهم إياه لم يعرفوا التأميل لأن ذلك كان يغنيهم عن التأميل"[٣].

ولا يألو جهداً في أن يقدر أربعة حذوف في البيت، منها الاسم والحرف والضمير، من أجل إيضاح الإعراب والكشف عن المعنى، وذلك قوله في بيت أبي الطيب:[٤]

بئس الليالي سَهِدْتُ من طربي شوقاً إلى مَنْ يبيتُ يَرْقُدُها

"ففي البيت أربعة حذوف: الأول: حذف المقصود بالذم، وهو ليال، والثاني: حذف "في" من "سَهِدت فيها" فصار "سَهِدْتُها"، والثالث: حذف الضمير من "سَهِدْتُها"، والرابع: حذف "في" من "يَرْقُدُها"[٥].

فابن الشجري يقدّر الحذوف ليفي بحق الصناعة النحوية ويجلي المعنى الذي أراده أبو الطيب، ولا يرى بأساً في تقدير حذوف في الكلام للعلم بها[٦]، على أن ولعه في تقديرها لم يحِد به عن جادة المعنى القويم والإعراب السديد، وكانت مما يستلزمه حق الإعراب.

٤-استدراكه على من تقدمه:

جل أبيات المتنبي التي درسها ابن الشجري في أماليه من المتداول المألوف عند مفسري شعره ومعربيه، فإذا وجد بيتاً لم يبحثوا في إعرابه وتفسيره نبه عليه كأن يقول: "ومما أهمل مفسرو شعر المتنبي تعريبه قوله:..."[٧]، أو يقول: "ذكرت هذا البيت لأنهم أضربوا عن الكلام فيه صفحاً، وفيه ما يقتضي أسئلة أولها..."[٨] أو يقول: "بيت للمتنبي لم يعرض له أحد من مفسري شعره، وهو..."[٩]، وقد يجد أن مَنْ تقدمه ممن تصدى لشعر المتنبي غفلوا عن بيت من أبياته فلم يوفوه حقه

---

(١) ديوانه: ٣/٢٤٤.
(٢) الأمالي: ٣/٦٨.
(٣) الأمالي: ٣/٦٨-٦٩.
(٤) ديوانه: ١/٢٩٨.
(٥) الأمالي: ٣/٢٢٦.
(٦) انظر الأمالي: ١/١٢٠، ١/٣٢٩، ١/٣٣٣، ٣/٢٣٣.
(٧) الأمالي: ٣/٢٢٤.
(٨) الأمالي: ١/١٢١.
(٩) الأمالي: ١/٥١.

من النظر والبحث فيقول: "وهذا البيت أيضاً مما أمرُّوه على أسماعهم إمراراً فلم يعطوه حصة من التفكر ولم يولوه طرَفاً من التأمل"[١].

والتزم ابن الشجري بذكر الأبيات التي أهملها شارحو شعر المتنبي فذكرها وألمع إلى ما فاتهم من إعراب ومعنى فيها قال: "وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه فأنبه على معنى أو إعرابٍ أغفلوه"[٢].

وهكذا تتبدى لنا معالم منهجه النحوي مَعْلماً معلماً متمثلة في أسلوبه التعليمي واستدراكه على من تقدمه وتوسعه في التوجيه النحوي وتعويله على الحذف، وسيجري الكلام فيما يلي على معلم آخر على غاية من الدقة والأهمية في المسار الإعرابي عنده، وهو التلازم بين الإعراب والمعنى.

٥-الربط بين الإعراب والمعنى:

عول ابن الشجري في إعرابه أبيات المتنبي على الفهم الدقيق لمعانيها، وعده أصلاً يركن إليه كلما تصدى للإعراب، وجعلهما يسعيان في واد واحد لأداء الغاية التي نشدها الشاعر، فأمسك بناصية المعنى فسبر أعماقه، وأعمل ذوقه الأدبي- وهو رفيع- واستعان بحسه النحوي- وهو مرهف- فجاء إعرابه ملاصقاً لخصائص العربية غير بائن عنها، إذ أحكم الوشيجة بين الصناعة النحوية والمعنى.

وإذا كان الوقوف على معنى النص المعرب لازمة ليس منها بد فإنه في شعر أبي الطيب يبدو اشد لزوماً لأن شعره أكثر حاجة إلى فهم معناه منه إلى شيء آخر، وابن الشجري على دراية بهذه القضية، لذا حرص على تفسير كل بيت من أبيات المتنبي عرض لإعرابه، وجهد في إظهار المعنى الجليل الذي يخدم المقام الذي أنشد الشاعر فيه شعره، واختار التوجيه النحوي الذي يتعارف هو والمعنى ولا يتنافر.

وهو في إشاراته إلى المعنى لم يتعد أصناف المعنى الثلاثة التي يقوم عليها علم اللغة الحديث، وهي:

١-**المعنى الاجتماعي (معنى المقام):** ويقصد به المعنى الذي يقتضيه المقام الذي قيل فيه الكلام.

٢-**المعنى الوظيفي:** وهو المعنى الذي يعنى بوظيفة الكلمة على اختلاف أقسامها.

٣-**المعنى المعجمي:** وهو المعنى الذي نجده في معاجم اللغة.[٣]

وسيجري الكلام فيما يلي على هذه الأصناف عند ابن الشجري ليظهر لنا مدى أخذه بها وربطها بالتوجيه النحوي عنده.

---

[١] *الأمالي: ١/١١٩.*

[٢] *الأمالي: ١/١١٥.*

[٣] *انظر اللغة معناها ومبناها: ٢٨-٢٩.*

١-المعنى الاجتماعي (معنى المقام):

أدرك ابن الشجري أن المقام الذي يرسل فيه الكلام مهم لدى الإعراب متمثلاً المقولة التي تقول: "لكل مقامٍ مقال"، لذا اهتم بالمقام الذي اكتنف شعر أبي الطيب ونظر إليه، وقرن معنى البيت بإعرابه، وكثيراً ما ذكر معناه بعد إعرابه، فقد تصدى لبيت المتنبي[١]:

لا تَجْزِني بضنىً بي بعدها بقرٌ تَجْزي دموعيَ مسكوباً بمسكوب

فعلَّق "بي" بصفة لـ"ضنىً"، وأعاد الهاد في "بعدها" على بقر[٢]، وأعرب "سكوباً" بدلاً ودحض إعرابه حالاً مستنداً إلى المعنى فقال: "وإذا بطَل انتصاب "مسكوباً" على الحال نصبته على البدل من "الدموع"، كأنه قال: تجزي مسكوباً منها بمسكوب من دموعها، فحذف الجارَّيْن والمجرورين"[٣]، وكان قبل ذلك قدّر حذفاً في البيت مستأنساً بمعنى المقام فقال: "وفي الكلام حذف، وذلك أنه أراد: لا تجزني بضنىً بي ضنىً بها، أي ضنىً يقع بها، فحذف ذلك للعلم به"[٤].

وبعد أن استقام له إعراب البيت وتقدير المحذوف منه فسر معناه فقال: "ومعنى البيت أنه بكى عند الفرقة وبكَيْن، فجزَيْن دمعه بدمع، فدعا لهن بألا يجْزينه بضناه ضنىً كما جزَيْنه بالدمع دمعاً"[٥].

والمعنى عنده هو الفيصل في تقدير الحذوف في الإعراب، فما يقتضيه المعنى يقدر وما لا يقتضيه فلا، ففي كلامه على بيت المتنبي[٦]:

جرَّبْتُ من نار الهَوى ما تَنْطفي نارُ الغَضا وتَكِلُّ عمّا تَحْرِقُ

قدر معمولاً للفعل "تنطفي" وعائداً إلى "ما" الثانية، ثم قدر حذفين آخرين لأن المعنى يطلب هذه الحذوف ولا ينقضي إلا بها، فقال: "لأن تقدير معنى البيت: جربت من قوة نار الهوى انطفاء نار الغضا وكلولها عن إحراق ما تحرقه نار الهوى، لا بد من تقدير هذين المضافين القوة والإحراق لأن المعنى يقتضيهما"[٧].

ولا يأبه ابن الشجري بما يجوز في صناعة الإعراب إذا لم يستقم له المعنى الذي يطلبه المقام، فلا يجيز إضافة المصدر "مفارقة" في بيت أبي الطيب:

---

(١) ديوانه: ١/١٦٠.
(٢) كنى بها عن النساء، انظر الأمالي: ٣/٢٣٢.
(٣) الأمالي: ٣/٢٣٣.
(٤) الأمالي: ٣/٢٣٣.
(٥) الأمالي: ٣/٢٣٤.
(٦) ديوانه: ٢/٣٣٣.
(٧) الأمالي: ١/١٢٠.

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدَتْ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

إلى مفعوله ويذهب إلى أنه مضاف إلى فاعله متكئاً على معنى البيت، فيقول: "والمصدر الذي هو "مفارقة" مضاف إلى فاعله، وليس بمضاف إلى مفعوله، كإضافة السؤال في قوله تعالى: ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾[١]، ولا يحسن أن تقدر: لولا مفارقة المحبين الأحباب، وإن كان ذلك جائزاً من طريق الإعراب[٢]، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه، وإنما هو مفارَق لا مفارِق"[٣].

وما لا يلزم لإقامة المعنى وتحصيل الفائدة حشْوٌ عند ابن الشجري، فلذلك عد "لها" في البيت السالف حشواً، فقال: "وقوله: "لها" من الحشو الذي لا فائدة فيه لأن المعنى غير مفتقر إليه"[٤].

ولم يقصر اهتمامه على استقامة معنى المقام، وإنما التفت إلى المعنى الوظيفي للكلمة واستثمره في إعرابه.

٢-المعنى الوظيفي:

اتكأ ابن الشجري على المعنى الوظيفي للحرف والفعل والاسم، واختار المعنى الذي به يستوي الإعراب ويستقيم المعنى، لذا اصطفى للحرف المعنى الوظيفي الذي يَقْوى به المعنى، فأعرب الواو في "ويقسم" من بيت أبي الطيب:[٥]

وتراه أصغَرَ ما تراه ناطقاً ويكونُ أكذبَ ما يكونُ ويُقْسِمُ

حالية، وقدر مبتدأ محذوفاً بعدها فقال: "والواو في "ويقسم" واو الحال، فالجملة بعده حال، عمل فيها "يكون" الأول، وهي جملة ابتداء، والمبتدأ محذوف، فالتقدير: وهو يقسم"[٦]، ثم أعرب فِعْلي الكون في البيت تامَّين ليحصل التوافق بين المعنى الوظيفي للحرف والمعنى الوظيفي للفعل، فقال: "وأما "يكون" الأول والثاني فكلاهما بمعنى يوجد.... فالتقدير: ويوجد وهو مقسمٌ وجوداً أكذب وجوده، فالوصف بالكذب يتناول وجوده لفظاً وهو في المعنى موجه إليه"[٧]، ثم علل إعرابه بصحة المعنى فقال: "إذْ المعنى: يوجد مقسِماً أكذب منه إذا وجد غير مقسمٍ"[٨] ويسوق المعنى الوظيفي

---

(١) ص: ٣٨/٢٤.
(٢) انظر المقتضب: ١/٢١ والإنصاف: ٣٣، والمغني: ٥٩١.
(٣) الأمالي: ١/٣٥٢، وانظر الأمالي أيضاً: ١/١٠٥، ١/١١٩، ١/١٢٠، ١/٣٠٠، ١/٣٠٩، ١/٣٣٢، ١/٣٤٢.
(٤) الأمالي: ١/٣٥٢.
(٥) ديوانه: ٤/١٢٩.
(٦) الأمالي: ١/٥٢.
(٧) الأمالي: ١/٥٢-٥٣.
(٨) الأمالي: ١/٥٣.

لـ"أو" في بيت المتنبي:[١]

وإذا أشـــــار محـــــدِّثاً فكأنـــــه قـــــردٌ يُقَهْقِـــهُ أوْ عجـــوزٌ تلطِـــمُ

ويرى أنها للإباحة فيقول: "و"أو" ها هنا للإباحة"[٢]، ثم يبسط معنى البيت في ضوء هذا المعنى فيقول: "فكأنه قال: إن شبَّهته في حديثه بقِرد يقهقه فكذلك هو، وإن شبَّهته بعجـوز تلطـم وتولـول فكذلك"[٣].

وكما راعى ابن الشجري معنى المقام في كلامه على المعنى الوظيفي للحرف كلأه بعينه لـدى تعرضه للمعنى الوظيفي للفعل، ففي بيت أبي الطيب السالف:[٤]

وتـــراه أصـــغرَ مـــا تـــراه ناطقـــاً ويكـــونُ أكـــذبَ مـــا يكـــونُ ويُقْسِـــمُ

أعرب "يكون" في موضعيها تامة خدمةً للمعنى وتوفيراً للصناعة النحويـة، ودفـع أن تعـرب الأولى منهما ناقصة وأجاب بأن المعنى والصناعة لا يسوغان مثل هذا الإعراب فقال: "فـإن قلـت: أجعل الأول ناقصاً، وأجعل خبره "أكذب" لم يجز ذلك لما ذكرته من انتصاب "أكذب" على المصـدر لإضافته إلى المصدر، وإذا ثبت أنه اسم حدث لإضافته إلى "ما" المصدرية والمضمر فـي "يكـون" عائد على عين، وخبر "كان" إذا كان مفرداً فهو واسمها عبارة عن شيء واحد بطَل أن تجعل "يكون" ناقصاً لفساد الإخبار عن الجثث بالأحداث"[٥] وأعرب "يكن" و"كان" تامتين في بيت المتنبي:[٦]

كل ما لم يكن من الصعب فـي الأَنْـــ ـــفُسِ سَـــهْلٌ فيهـــا إذا هـــو كانـــا

فقال: "و"يكن" و"كان" تامتان في معنى يقع ووقع"[٧]، ثم قدر البيت بناء على هـذا الإعـراب، فقال: "فالتقدير كل شيء غير واقع صعب في الأنفس سهل فيها إذا وقع"[٨]، ثم فسره مسـتنداً إلـى إعراب "يكن" و"كان" تامتين فقال: "والمعنى أن الأمر يصعب على النفس قبل وقوعـه فـإذا وقـع سهُل"[٩].

وعقد الوصل بين المعنى الوظيفي للاسم والمعنى المتوخى من البيت، فأجاز في "ما" الثانية من

---

(١) ديوانه: ١/١٢٨.
(٢) الأمالي: ٣/٢٠٦.
(٣) الأمالي: ٣/٢٠٦.
(٤) انظر ما سلف: ص ٩.
(٥) الأمالي: ١/٥٢.
(٦) ديوانه: ٤/٢٤١.
(٧) الأمالي: ١/٣٤٤.
(٨) الأمالي: ١/٣٤٤.
(٩) الأمالي: ١/٣٤٤.

بيت أبي الطيب:[١]

لـــمَ لا تَحْـــذَرُ العواقِـــبَ فـــي غيـــــــرِ الـــدَّنايا أَوْ مـــا عليـــك حـــرامُ

أن تعرب موصولة أوْ نكرة موصوفة، وقدر مبتدأ محذوفاً في كلا الوجهين فقال: "فأمـــا "مـــا" الثانية فهي موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء، وقد حُذِف المبتدأ من الصلة أو الصـــفة، وموضع "ما" خفض بالعطف على "الدنايا"، كأنه قال: أو الذي هو عليك حرام، وإن شئت قدرت: أو شيء هو عليك حرام"[٢]، فبعد أن قدر البيت ناظراً إلى إعراب "ما" وبعد أن اســتطرد فـــي كلامـــه واعترض وأجاب وشرح مفردات البيت لم يفُتْه أن يشير إلى معناه مستأنساً بما أجازه فـــي إعـــراب "ما" فقال: "فأما معنى البيت فالمراد بالاستفهام النفي، كأنه قال: لستَ تحذر عاقبة فِعْلٍ إلا أن يكـــون دنيئة أو شيئاً محرماً، فإنك تتهيب هذين فتعف عن فعلهما، خوفاً من عاقبتهما، فعاقبة الـــدنايا العـــار وعاقبة الحرام النار، ولا تحذر العاقبة في غير هذين، كبذل الأموال وعاقبته الفقر، والإقـــدام علـــى الأهوال وعاقبته القتل"[٣].

فابن الشجري يصل بين المعنى الوظيفي للحرف والفعل والاسم وبين معنى المقـــام بآصـــرة لا ينفك عراها ولا تنبتُ صلتها.

٣-المعنى المعجمي:

شرح ابن الشجري الغامض من شعر المتنبي من أجل فهم المعنى الكلي وتذوقه، ومـــن ذلـــك تفسيره بعض كلمات بيت أبي الطيب:[٤]

يَقْلـــي مُفارقـــةَ الأكـــفِّ قَذالـــهُ حتـــى يكـــادَ علـــى يـــدٍ يـــتعمَّمُ

إذ قال: "القِلى: البغض، مكسور مقصور،... والقَذال: جماع مؤخر الرأس..."[٥] وقال بعد ذلك شارحاً: "كأنه قال: يُبغض قذاله مفارقة الأكف إياه"[٦].

ومن تعويله على المعنى المعجمي قوله في بيت المتنبي:[٧]

حشايَ على جمْـرٍ ذكـيٍّ مـن الهـوى وعيناي فـي روض مـن الحُسْـن ترتَـعُ

إذ شرح بعض المفردات في البيت بقوله: "الحشا: ما بين الضلع التي في آخـــر الجنـــب إلـــى

---

(١) ديوانه: ٤/١٠٠.
(٢) الأمالي: ١/٣٣١.
(٣) الأمالي: ١/٣٣٢.
(٤) ديوان: ٤/١٢٧.
(٥) الأمالي: ٣/٢٠٧-٢٠٨.
(٦) الأمالي: ٣/٢٠٨.
(٧) ديوانه: ٢/٢٣٥.

الوَرِك والجمع أحشاء، وذكت النار تذكو: اتقدت وارتفع لهبها، والروضة: موضع يتسع ويجتمع فيه الماء ويكثر نبته، ولا يقال لموضع الشجر: روضة، والرتوع في الأصل للماشية، وهو ذهابها ومجيئها في الرعي"[1]، ولم يغب عنه بعد ذلك أن يشرح معنى البيت مستعيناً بأساليب العرب في كلامها فيقول: "وقال: حشاي، والمراد ما جاور الحشا، وهو القلب، والعرب تعبر عن الشيء بمجاوره، فالمعنى: قلبي على جمرٍ من الهوى شديد التوقد لفراقهم، وعيني ترتع من وجه الحبيب في روض من الحسن"[2].

فالصلة بين المعنى المعجمي ومعنى المقام قوية قائمة كما الصلة بين هذا المعنى والمعنى الوظيفي. وبذا نرى أن ابن الشجري نبه على أضرب المعنى الثلاثة وجعل بعضها في خدمة بعض، فإذا ذكر المعنى الوظيفي ابتغى صلاح معنى المقام وإذا ذكر المعنى المعجمي أراد منه التوطئة لتفسير البيت في ضوء كلام العرب وأساليبها.

بيد أنه اعتنى بالصناعة النحوية ووجدها سبيلاً صالحة لإبطال الإعراب الذي لا يراه، بل قد يقتصر عليها ولا يلتفت إلى المعنى، وذلك على نحو ما نرى في دَفْعه إعراب كلمة "مَواهِباً" في بيت أبي الطيب:[3]

ومَحَلُّ قائِمِه يسيلُ مَواهِباً ... لو كُنَّ سَيْلاً ما وَجَدْن مَسِيلا

مفعولاً به على حد مقالة التبريزي: "مواهِباً: منصوبة لأنها مفعول"[4]، إذ انتقده ورد عليه إعرابه، وذهب إلى أنها تمييز معوِّلاً على قواعد النحو فقال: "لا يجوز أن تكون مفعولاً لأن "يسيل" لا يتعدى إلى مفعول به بدلالة أنه لا ينصب المعرفة، تقول: سال الوادي رجالاً، ولا تقول: سال الوادي الرجالَ، وسالت الطرق خيلاً، ولا تقول: سالت الطرق الخيلَ، فلما لزمه نصب النكرة خاصة، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة، والمميز لا يكون إلا نكرة ثبت أن قوله: "مواهِباً" مميِّز، ويوضح هذا لك أنك إذا أدْخلْتَ همزة النقل على "سال" تعدى إلى مفعول واحد، تقول: أسال الوادي الماء المَعين، فلو كان قبل النقل بالهمزة يتعدى إلى مفعول لتعدَّى بعد النقل إلى مفعولين"[5]. ثم أثار اعتراضاً على كلامه وأجاب ولم يخرج عن مدار ما تقول به الصناعة النحوية وتجيزه، وقال: "فإن قيل: إن المميّز من شأنه أن يكون واحداً قلنا: لعَمْري إن هذا هو الأغلب، وقد يكون جمعاً، كقوله تعالى: ﴿قل هل نُنبِّئكُم بالأخسرين أعمالاً﴾[6]، وكقوله: ﴿نحن أكثر أموالاً وأولاداً﴾[7]"[1].

---

(1) الأمالي: 1/181.
(2) الأمالي: 1/184.
(3) ديوانه: 3/237.
(4) الأمالي: 3/105.
(5) الأمالي: 3/105.
(6) الكهف: /103.
(7) سبأ: /35.

وهكذا نستبين جانباً على غاية من الأهمية في منهج ابن الشجري في إعرابه أبيات المتنبي يتمثل في ربطه بين المعنى والإعراب وأخذه بهما معاً اعتقاداً منه أن الإعراب لا ينبغي أن يكون إلا بعد رصد للمعنى وفهمه وتذوقه.

وهو في إيلائه المعنى هذه المنزلة في أعاريبه يتلمس سبيل من تقدمه من النحويين الذين بوَّءُوا المعنى عنايتهم ومحضوه جهدهم من مثل ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)[٢]، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)[٣] وسيبويه (ت ١٨٢هـ)[٤] وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)[٥]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٦].

ولتتضح لنا أركان منهجه النحوي ينتقل بنا الحديث إلى الكلام على التعليل عنده والأسس التي اعتمدها فيه.

٦-تعليله الوجه الإعرابي:

علل ابن الشجري توجيهاته النحوية لأبيات المتنبي مستلهماً طبيعة العربية وأساليبها، فجاء تعليله سمحاً معبراً عن قريحته النحوية، ولم يسْع وراءه سعياً، وأهم ما علل به:

١-المعنى:

أكثر شيء أوى إليه ابن الشجري في تعليله المعنى استقامته وفساده، إذ وجد فيه فسحة رحبة ومضماراً واسعاً يتصيد فيه التوجيه النحوي السديد.

فالوجه الإعرابي عنده لا يستقيم إلا إذا اقترن بالمعنى الصحيح بل القوي، فلا يجيز إعراب (أي) في بيت المتنبي:[٧]

أيَّ يوم سَررْتَني بوِصال لم تَرُعْني ثلاثةً بصُدود

شرطية لأن هذا الإعراب يفضي إلى نقض المعنى الذي التمسه أبو الطيب، وفي ذلك يقول: "لا يصح حمل (أي) على معنى الشرط، لأن في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إن سررتني يوماً بوصالك أمَّنْتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس مراده في البيت"[٨]، ثم رأى أن تعرب (أي) استفهامية إنكارية أريد بها النفي، فقال: "وإنما "أي" استفهام خرج مخرج النفي، كقولك

---

[١] الأمالي: ٣/١٠٥.
[٢] انظر الخصائص: ٣/٣٢٠ والأشباه والنظائر في النحو: ٣/٢٠٠.
[٣] انظر الكتاب: ١/٢٨٦.
[٤] انظر الكتاب: ١/٧٩.
[٥] انظر كتاب الشعر: ٤١٠-٤١١.
[٦] انظر الخصائص: ٢/١٥٨-١٥٩.
[٧] ديوانه: ١/٣١٩.
[٨] الأمالي: ١/١١٥-١١٦.

لمن يدَّعي أنه أكرمك: أي يوم أكرمْتني؟ تريد ما أكرمتني قط"[1]، وبعد أن استوى عنده الإعراب الوجيه شرح البيت فقال: "فمعنى البيت: ما سررتني يوماً بوصالك إلا رُعْتَني ثلاثة أيام بصدودك"[2].

ويسترسل في التعليل بفساد المعنى فيثير اعتراضاً يقضي بأن تجعل الجملة الأولى من البيت وهي صدره مستقلة عن الجملة الثانية وهي عجزه، لكن سرعان ما يبادر إلى دفعه متعلِّلاً بالخلل الذي يلحق معنى البيت فيقول: "فإن قلت: أجعل كل واحدة من الجملتين قائمة بنفسها لا عُلْقة لها بالأخرى، فلا أحكم للجملة الأخيرة بالإعراب، فإن في ذلك أيضاً فساداً للمعنى المراد، لأن قولك: أيَّ يوم سررتني بوصال يفيد معنى: ما سررتني قط بوصال، ثم قولك مستأنفاً: "لم ترُعْني ثلاثة بصدود" يفيد معنى "أنت تصدُّ عني يومين وتصلني في الثالث، فما ينتظم صدودك ثلاثة أيام، وفي هذا تناقض يُبْطِل المعنى المقصود"[3].

٢-موافقة قواعد النحو:

علل ابن الشّجري صحة الوجه الإعرابي بكونه جارياً على سمت القاعدة النحوية، ومن ذلك أنه أعرب الفعل "فُتَّ" في بيت أبي الطيب[4]:

وجُفونُه ما تستقرُّ كأنَّها مطروفةٌ أو فُتَّ فيها حِصْرِمُ

فعطفه على اسم المفعول "مطروفة" معللاً بصحة عطف الفعل على اسمي الفاعل والمفعول وعطفهما عليه لأنهما يصح تقديرهما بالفعل وتقدير الفعل بهما فقال: "و"فُتَّ" معطوف على "مطروفة"، وليس من حق الفعل أن يعطف على الاسم، ولا حق الاسم أن يعطف على الفعل، ولكن ساغ ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول لما بينهما وبين الفعل من التقارب بالاشتقاق والمعنى، ولذلك عملا عمله، فمما عطف فيه الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يرَوْا إلى الطير فوقهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾[5] وقوله: ﴿إنَّ المصدِّقين والمصدِّقاتِ وأقرضوا اللَّهَ قَرْضاً حسناً﴾[6]... وإنما ساغ ذلك في هذا الضرب من الأسماء لصحة تقدير الاسم بالفعل والفعل بالاسم، فالتقدير: صافَّاتٍ وقابضاتٍ، وإن الذين تصدَّقوا وأقرضوا..."[7].

---

(١) *المالي: ١/١١٦.*
(٢) *الأمالي: ١/١١٦.*
(٣) *الأمالي: ١/١١٦، وانظر الأمالي: ١/١٢٠، ٣/٥٠-٥١.*
(٤) *ديوانه: ٤/١٢٧.*
(٥) *الملك: /١٩.*
(٦) *الحديد: /١٨.*
(٧) *الأمالي: ٣/٢٠٤-٢٠٥، وانظر الأمالي: ٣/١٠٥، ٣/٢٢٠.*

٣-الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى باب في العربية معروف، وهو "غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد.."[١].

وابن الشجري أخذ بهذا الباب في تعليله ونبّه عليه، ومن ذلك أنه أعرب "ثَـرَّة" في بيت المتنبي[٢]:

أمْطِرْ عليَّ سحابَ جودِكَ ثَـرَّةً وانظرْ إليَّ برحمة لا أغرقُ

حالاً من "سحاب" وعلل تأنيث الحال بحمل سحاب على معنى سحائب فقال: "ونصب "ثرة" على الحال، وأُنث الحال لأن السحاب بمعنى السحائب"[٣].

ومنه أيضاً أنه حمل اليدين والرجلين على معنى الأعضاء ليسوغ تأنيث عددهما في بيت المتنبي[٤]:

يمشي بأربعة على أعقابه تحت العُلوج ومن وراءٍ يُلْجَمُ

فقال: "ذهب باليدين والرجلين مذهب الأعضاء فذكَّر على المعنى"[٥].

٤-ضرورة الوزن والقافية:

اعتمد ابن الشجري في تعليله على الضرورة التي يقتضيها الوزن والقافية، وذلك في تعليله عدم المقابلة بين الكفر والإيمان بعد المقابلة بين اللؤم والمكارم في بيت أبي الطيب[٦]:

فمن كان يُرْضي اللُّؤْمَ والكفرَ ملكُه فهذا الذي يُرْضِي المكارم والرَّبَّا

إذ قال: "وكانت المقابلة تقتضي أن يقول: يُرْضي المكارم والإيمان ليقابل بالإيمان الكفر كما قابل بالمكارم اللؤم، ولكنه لما اضطره الوزن والقافية إلى وضع لفظة "الرب" في موضع الإيمان..."[٧].

فتعليله نابع من روح العربية مستوحٍ خصائصها وطرائقها في التعبير غير بائن عن مقاصد العرب من كلامها.

---

(١) *الخصائص*: ٢/٤١١.
(٢) *ديوانه*: ٢/٣٣٩.
(٣) *الأمالي*: ١/١٢٢.
(٤) *ديوانه*: ٤/١٢٧.
(٥) *الأمالي*: ٣/٢٠٢.
(٦) *ديوانه*: ١/٦٩.
(٧) *الأمالي*: ٣/١٠٣-١٠٤، وانظر *الأمالي*: ٣/٢٠٥-٢٠٦، ٣/٢٠٩.

ومما يتصل اتصالاً وثيقاً بالمنهج النحوي الذي أقام عليه بحثه في إعراب أبيات المتنبي الكلام على نزعته المذهبية النحوية التي تبدو لنا من بحثه في أبيات المتنبي.

٧-مذهبه النحوي:

المذهب البصري هو الذي استهوى ابن الشجري في أماليه، فناصر البصريين في المسائل الخلافية بينهم وبين الكوفيين، فقد سرد الخلاف بين الفريقين في فعلية "نِعْم" و"بِئس" واسميتهما، وانتهى إلى أن مذهب البصريين هو الصواب وختم كلامه فقال: "فهذه أدلة كلها تشهد لهما بانتفاء الاسمية ورُسوِّ قدمهما في الفعلية وبالله التوفيق"(١)، ووقف معهم في فعلية (أفعل) التعجب ورد قول الكوفيين باسميته وقال: "فبان بذلك أنه فعل ماض واستحال قول من زعم أنه اسم، وبالله التوفيق"(٢).

وترددت على لسانه عبارات تنادي ببصريته من مثل قوله: "والقول الثاني لأصحابنا"(٣) يعني البصريين، وعدَّ نفسه في صفهم وخاطب الكوفيين قائلاً: "وقِسْتُم عليه أيها الكوفيون"(٤)، واتهمهم ببطلان كلامهم وخلوِّه من الفائدة فقال: "ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة"(٥).

والرجل هو هو إذ تبدو بصريته واضحة في إعرابه أبيات المتنبي، وذلك من موقفه من بعض المسائل التي تطرق لها ومن مصطلحاته النحوية التي استخدمها ومن موقفه من القياس. ففي كلامه على بيت أبي الطيب(٦):

عزيزٌ أساً مَنْ داؤُه الحَدَقُ النُّجْلُ عَياءً به مات المحبُّون من قَبْلُ

حكى عن الكوفيين والأخفش إجازتهم أن يرتفع "مَنْ" بالصفة المشبهة "عزيز" على الفاعلية مع أنها لم تعتمد، لأنهم لا يشترطون في عمل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اعتمادَهنَّ، ثم ضعف ذلك الوجه الإعرابي لـ"مَنْ" والتزم بمذهب البصريين واشترط اعتمادهن على مخبَر عنه أو موصوف أو ذي حال أو همزة استفهام أو "ما" النافية وقال: "ويجوز في قول مَنْ نوَّن "أساً" أن ترفع "مَنْ" بـ"عزيز" رفْع الفاعل بفعله على ما يراه الأخفش والكوفيون، من إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وإن لم يعتمدن، كقولك: قائم غلاماك ومضروبٌ صاحباك وظريفٌ أخواك.

والوجه إعمالهن إذا اعتمدن على مخبَرٍ عنه أو موصوف أو ذي حال، وأقل ما يعتمدن عليه

---

(١) الأمالي: ٢/٤٢٢.
(٢) الأمالي: ٢/٤٠٢.
(٣) الأمالي: ٢/٣٨٧.
(٤) الأمالي: ٢/٣٩٦.
(٥) الأمالي: ١/٥٦.
(٦) ديوانه: ٣/١٨٠.

همزة الاستفهام و"ما" النافية"[١].

ودافع عن مذهب الخليل في رفع اسم الحدث الذي تقدمه ظرف على الابتداء في مثل "غداً الرحيلُ، بعد أن بسط مذهب سيبويه والأخفش والكوفيين في رفعه على الفاعلية بالظرف[٢]، وذلك في معرض كلامه على بيت أبي الطيب[٣]:

مُنَىً كنَّ لي أنَّ البياض خضاب فيَحْفى بتبييض القرون شبابُ

إذ قال بعد أن ذكر مذهب الخليل: "وأقول: إن اعترض معترض وقال: كيف تحكمون على "أنَّ" المفتوحة بالابتداء والعرب لم تبتدئ بها فالجواب: أنهم لم يبتدئوا بها لئلا يعرضوها لدخول "إنَّ" المكسورة عليها، وإذا كانوا قد كرهوا دخول المكسورة على لام التوكيد لأنهما بمعنى واحد فكراهيتهم لدخولها على "أنَّ" مع تقارب لفظيهما واتفاقهما في العمل والمعنى أشد، فلما ألزموها التأخير استجازوا رفعها بالابتداء، لأن "إنَّ" المكسورة لا تباشرها إذا دخلت على الجملة كقولك: إن من الصواب أنك تنطلق"[٤].

وقد يكتفي بذكر مذهب الفريقين دون ترجيح، وذلك كما في قوله: "حذف أبو الطيب "أنْ" ورفع الفعل في قوله:[٥]

يا حادِيَيْ عِيْسِها وأحسَبُني أُوجدُ مَيْتاً قُبَيْل أَفْقِدُها

وحذفها في هذا النحو للضرورة، ولا يجوز عند البصريين النصب بها مضمرةً إلا بعد عِوَض كإضمارها بعد الفاء في جواب ما ليس بواجب، كالنهي في قوله: ﴿لا تَفْتَروا على اللَّه كذباً فيُسْحِتَكم﴾[٦]، والكوفيون يرون النصب بها محذوفة وإن لم يكن عوض.."[٧].

والمصطلحات النحوية التي سارت على لسانه في توجيهاته النحوية لأبيات المتنبي تَشي ببصريته وهذه جُمعَةٌ منها لهَج بها لسانه من مثل الضمير[٨] ويسميه الكوفيون المكنى والكناية[٩]،

---

(١) الأمالي: ٣/٢٢٠، وانظر الأمالي: ٣/١٩٧-١٩٨، ومن أجل اعتماد الوصف المبتدأ على نفي أو استفهام انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٧٣-٢٧٤، وشرح الكافية للرضي: ١/٨٧.

(٢) انظر الكتاب: ٣/١٣٥، والإنصاف: ٥١-٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٦، وشرح الكافية للرضي: ١/٩٤، ومغني اللبيب: ٤٩٤-٤٩٥.

(٣) سلف البيت ص: ١ من هذا البحث.

(٤) الأمالي: ٣/١٩٧-١٩٨.

(٥) ديوانه: ١/٢٩٦.

(٦) طه: ٢٠/٦١.

(٧) الأمالي: ٣/٢٠٩-٢١٠، وانظر الأمالي: ١/١٢٠.

(٨) انظر الأمالي: ١/١٢٠.

(٩) انظر مجالس ثعلب: ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٨٤.

والبدل[١]، وهو في اصطلاح الكوفيين الترجمة[٢]، واسم الفاعل[٣]، واسمه عند الكوفيين الفعل الدائم[٤]، والصفة[٥]، ويسميها الكوفيون النعت[٦]، وضمير الشأن[٧]، وهو عند الكوفيين باسم المجهول[٨]، والظرف[٩]، واسمه عند الكوفيين الصفة والمحل[١٠].

وابن الشجري أخذ بالقياس ونبه على الكلام المقيس على كلام العرب، فإذا وجد ما خالفه وقف عنده وذكر ما يوجبه القياس، ومن ذلك قوله: "وكان القياس أن يقول: بأربع[١١]"، وقوله: "وكان القياس أن يقول: لولا مخاطبته إياك لم تره"[١٢].

وكان يقيس ظاهرة نحوية على أخرى إذا رأى بينهما علة جامعة، فقد رأى في بيت أبي الطيب:[١٣]

بما بجفنَيْكِ من سِحْرٍ صِلي دَنِفاً يَهْوَى الحياة وأمَّا إنْ صدَدْتِ فلا

"أمَّا" تقدمت على "إنْ" الشرطية فجعل الفاء واقعة في جوابها وقدر جواب "إنْ" الشرطية محذوفاً، وقاسه على أحقية السابق من القسم والشرط بالجواب إذا اجتمعا فقال: "وأقول: إنما كانت الفاء جواب "أمَّا" لأن "أمَّا" أسبق المجابَيْن، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه الجواب المذكور، ونظير ذلك قولك: والله إنْ زرتَني لأكرمنَّك، جعل الجواب للقسم لتقدمه، وسد جواب القسم مسدَّ جواب الشرط، وكذلك إن قدَّمت الشرط جعلت الجواب له فقلت: إن تزرْني والله أكرمْك"[١٤].

فهو بصري الهوى في مناقشته المسائل الخلافية وفي مصطلحاته النحوية وفي موقفه من القياس.

وتوفية لأواصر هذه الدراسة يحسن أن نتعرف موقفه ممن تقدمه من شراح شعر أبي الطيب ومعربيه، إذ وجه إليهم سهام نقده في مضماري المعنى والإعراب.

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٣/١٧، ٣/٢٣٣.
(٢) انظر مجالس ثعلب: ٢٠.
(٣) انظر الأمالي: ٣/٢٠٤.
(٤) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨، ٣٩٥، والأشباه والنظائر في النحو: ٣/١٢.
(٥) انظر الأمالي: ٣/٢١٩، ٣/٢٣٢.
(٦) انظر الهمع: ٢/١١٦.
(٧) انظر الأمالي: ٣/١٥٥.
(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١٤.
(٩) انظر الأمالي: ٣/١٩٧.
(١٠) انظر معاني القرآن للفراء: ١/٢، ١/١١٩، ١/٣٧٥.
(١١) الأمالي: ٣/٢٠٢.
(١٢) الأمالي: ٣/٢٢١.
(١٣) ديوانه: ٣/١٦٣.
(١٤) الأمالي: ١/٣٥٦، وانظر الأمالي: ١/٣٣٥، ١/٣٥٢.

٨-رده على من تقدمه من معربي شعر المتنبي وشراحه:

ابن الشجري على دراية واسعة بأشعار العرب القديم منها والمحدث، فقد صنف كتابين في الشعر العربي هما الحماسة[١] ومختارات أشعار العرب[٢]، وروى في أماليه قصائد رائعة شرحها وكشف عن حسن بيانها "ويُعدُّ شرحه لبعض هذه القصائد من الشروح النادرة العزيزة التي لا تكاد توجد في كتاب كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم"[٣].

وهو على سَمْت رفيع من تذوق المعاني واختيار أحسنها، وتعرف ذلك في أماليه عامة وفي نقده أقوال متقدميه ممن تصدوا لشعر أبي الطيب خاصة، وتراه يتعقبهم ويرميهم باعتراضاته عليهم في معناه وإعرابه صادراً عن أن الإعراب والمعنى صنوان لا يفترقان.

ومن أبرز من وجَّه إليه نقده ابن جني والتبريزي[٤] وأبو العلاء المعري والرَّبَعي[٥]، وقد جعل اعتراضه عليهم يدور حول محوري المعنى والإعراب.

١-نقده ابن جني:

أغنى ابن جني العربية وفتح بابها أمام الدارسين بكشفه عن جوانبها المضيئة، وأفادت الأجيال من علمه في الزمنين الغابر والحاضر، وابن الشجري ممن نهل من علمه[٦]، واعترض عليه في شرح أبيات المتنبي وإعرابها.

فمما انتقده فيه من جهة المعنى أنه فسر بيت أبي الطيب:[٧]

ويصْطَنعُ المعروفَ مبتدِئاً به ... ويمنَعُه من كلِّ مَنْ ذَمُّه حَمْدُ

فقال: "معناه: يعطي معروفه المستحقين ومَنْ تزكو عنده الصَّنيعة، ويمنعه من كل ساقط إذا ذمَّ أحداً فقد مدحه"[٨].

فتعقبه ابن الشجري ورد عليه تفسيره فقال: "قوله: "إذا ذمَّ أحداً فقد مدَحه" تفسير غير مرضي لأنه لا يخلو من أحد معنيين: أحدهما: أنه يُورِّي عن الذمِّ الصريح بكلام يشبه المدح، أو يريد أن يضع المدح الصريح موضع الذم، وليس يلحقه بهذين عيب، ولا يستحق أن يحرم بذلك معروفاً"[٩].

---

(١) طبعت في وزارة الثقافة بدمشق- بتحقيق عبد المعين الملوحي- وأسماء الحمصي، ١٩٧٠.

(٢) لها بضع طبعات آخرها بعناية علي محمد البجاوي ١٩٧٤ بالقاهرة.

(٣) الأمالي: ١/٢٠٠ [قسم الدراسة].

(٤) هو يحيى بن علي أبو زكريا، كان أحد أئمة اللغة والنحو، توفي ٥٠٢هـ. نزهة الألباء: ٣٧٢-٣٧٤.

(٥) هو علي بن عيسى الربعي، كان من أكابر النحويين، توفي سنة ٤١٠هـ. انظر نزهة الألباء: ٣٤١-٣٤٢.

(٦) انظر الأمالي: ٣/٢٢٧، ٣/١٩٩.

(٧) ديوانه: ١/٣٧٩.

(٨) الأمالي: ١/٣٢٥.

(٩) الأمالي: ١/٣٢٥-٣٢٦.

ثم شرح البيت مستدلاً بشعر أبي الطيب فقال: "والمعنى غير ما ذهب إليه أبو الفتح، وذلك أنه وصف الممدوح بالتيقظ ومعرفة ما يأتي وما يدَع، فيضع الصنائع في موضعها، فيعطي ذوي الأقدار قبل أن يسألوه، كما قيل: "السخيُّ مَنْ جاد بماله تبرُّعاً وكف عن أموال الناس تورُّعاً"، ويمنع ماله من كل دنيء، إذا ذمه الناس فقد مدحوه، أي: يقوم الذم له مقام المدح لغيره لدناءة عرضه ولؤم أصله، فالمعنى أنه يقِلُّ عن الذم، كما قال:[1]

صغُرْتَ عن المديح فقلتَ أُهْجَى كأنَّك ما صَغُرْتَ عن الهجاء"[2]

وبعد أن سبر أغوار معنى البيت يمّم وجهه شطر الصناعة النحوية يسائلها ليثبت أن التقدير النحوي على تفسير ابن جني للبيت مُفْسِد للمعنى، فقال: "والذم من قوله: "مَنْ ذمُّه حمد" مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، فالتقدير مَنْ ذم الناس إياه، كما جاء ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتِك إلى نِعاجه﴾[3]، والمعنى بسؤاله نعجتَك، وأبو الفتح ذهب إلى أن الذم مضاف إلى الفاعل، وأن المفعول به محذوف، ففسر على هذا التقدير فأفسد المعنى لأنه أراد مَنْ ذمه الناس حمد"[4].

لكن ابن الشجري غاب عنه بيت أبي الطيب:[5]

وإذا أتَتْك مذمَّتي من ناقِص فهي الشهادةُ لي بأنِّي كاملُ

وهكذا اختلط نقده معنى البيت بإعرابه فلم يقْوَ على الفصل بينهما، وهذا ما تراه أيضاً في دَفْعه مذهبَ ابن جني في إعادته الضمير الذي في "كأنه" من ثاني بيتي أبي الطيب:[6]

كتمْتُ حبَّكِ حتَّى منكِ تكرِمةً ثم استوى فيكِ إسراري وإعلاني

كأنه زاد حتى فاضَ عن جسدي فصار سُقْمي به في جسمِ كِتْماني

على الكتمان الذي دلَّ عليه الفعل "كتمتُ" في البيت الأول، وهذا معنى قوله: "كأنه أي كأن الكتمان، فأضمره وإنْ لم يَجْرِ له ذكر لأنه لما قال: كتمتُ دل على الكتمان، قال[7]: وما علمتُ أن أحداً ذكر استتار سُقمه وأن الكتمان أخفاه غير هذا الرجل، وهو من بدائعه"[8] فنقض ابن الشجري قوله متكئاً على اضطراب الإعراب وخلل المعنى معاً، فقال: "وفي هذا القول اختلال في الإعراب

---

(١) *ديوان المتنبي: ١/٤٦.*
(٢) *الأمالي: ١/٣٢٦.*
(٣) *ص: ٣٨/٢٤.*
(٤) *الأمالي: ١/٣٢٦.*
(٥) *ديوانه: ٣/٢٦٠، وانظر حاشية الأمالي: ١/٣٢٦.*
(٦) *ديوانه: ٤/١٩٢، وانظر شرح مشكل شعر المتنبي: ١٥٥.*
(٧) *أي ابن جني.*
(٨) *الأمالي: ٣/٥١.*

وفساد في المعنى وتناقض في اللفظ لو كان الشاعر أراده، وذلك أنه إذا أعدنا الهاء من "كأنه" إلى الكتمان. كما زعم وجب إعادة الضمائر التي بعدها إلى الكتمان أيضاً، ففي هذا من اختلال الإعراب ما ترى، وفيه أنه جعل الكتمان هو الذي أسْقَمه، والصحيح أن الحب هو المُسْقِمُ له، ثم إن قوله: "ذكر استتار سقمه وأن الكتمان أخفاه متناقض لمساواة إعلانه لإسراره في قوله:

... ... **ثم استوى فيكِ إسراري وإعلاني**"[١]

٢-نقده التبريزيّ (يحيى بن علي، أبا زكريا):

اشتد ابن الشجري في صب نقده على التبريزي، فمما رد عليه من جهة المعنى تفسيره كلمة "المَذَل" في بيت المتنبي:[٢]

أنت الجوادُ بلا مَنٍّ لا كَدَرٍ ولا مِطالٍ ولا وَعْدٍ ولا مَذَلِ

بقوله: "والذي أراد أبو الطيب بالمذل أنه لا يقْلَق بما يلقاه من الشدائد كما يقلق غيره"[٣] فنظر ابن الشجري في هذا القول وسارع إلى دفعه فقال: "وليس ما قاله بشيء عليه تعويل"[٤] ثم فسر المذل فقال: "بل المذَل ها هنا البَوْح بالأمر[٥] ونفى ذلك عنه فأراد أنه إذا جادَ كتَم معروفه فلم يَبُحْ به"[٦] ثم رد الكرَّة على التبريزي ليثبت خطأ تفسيره فقال: "وقول أبي زكريا: "أراد أنه لا يقْلَق بما يلقاه من الشدائد" قد زاد بذكر الشدائد ما ذهب إليه بُعْداً من الصواب، وهل في البيت ما يدل على الشدائد؟ إنما مَبْنى البيت على الجود، والخِلال التي مدحه بنَفْيها عنه متعلقةٌ بمعنى الجود، وهي المنُّ والكدَرُ والمِطال والوَعد، والمذَل الذي هو البَوْحُ بالشيء"[٧].

وخطَّأ التبريزي المتنبي في كلمة "المَجانة" في بيته:[٨]

قد كنتَ تهزأُ بالفِراق مَجانةً وتجرُّ ذَيْلَيْ شِرَّةٍ وعُرامِ

فقال: "الناس يستعملون المَجانة في معنى الهُزْء بالشيء والتهاون به، يقولون: فلان ماجِن، إذا كان مسْرفاً في اللهو والقول لِما لم يكن، فأما أهل اللغة فيقولون: مجَن إذا مرَن على الشيء"[٩].

فهب ابن الشجري ينقض كلامه مستشهداً بالشعر وكلام أهل اللغة وقال: "والذي قاله غير

---

(١) الأمالي: ٣/٥١.
(٢) ديوانه: ٣/٨٧.
(٣) الأمالي: ٣/٢٣٥.
(٤) الأمالي: ٣/٢٣٥.
(٥) "ومَذِل بسره بالكسر مذَلاً ومِذالاً.. ومذَل يمْذُل: قَلِق بسرِّه فأفشاه". اللسان (مذل).
(٦) الأمالي: ٣/٢٣٥.
(٧) الأمالي: ٣/٢٣٥.
(٨) ديوانه: ٤/٧.
(٩) الأمالي: ٣/٢٦٩، وكذا جاء تفسير "مجن" في اللسان (مجن).

صحيح بدلالة أن المجانة قد وردت في الشعر القديم على ما ذهب إليه المتنبي، وذلك قول يزيد بن مفرِّغ الحِميريّ يهجو عباد بن زياد بن أبيه:[١]

شجاعٌ في المجانة والمَخازي جَبانٌ عند مُحْتَضَر المِصاعِ

وقال أبو الحسين بن فارس في المجمل: "المُجون: ألا يبالي الإنسان بما صنع"[٢]، فهذا دَفْعٌ لما قاله أبو زكريا من جهة شعر العرب ومن جهة قول أهل اللغة"[٣].

ومما انتقده فيه من جهة الصناعة بيت أبي الطيب:[٤]

فيوماً بِخَيْلٍ تطردُ الرومَ عنهُمُ ويوماً بجودٍ تطردُ الفقرَ والجَدْبا

فقد أنشده التبريزي "بجودٍ يطرد" بالياء، وقال: "التاء في "تطرد" للخيل، والياء في "يطرد" الثاني للجود"[٥].

وخطأه ابن الشجري وقال: "والصواب عندي إنشاد الثاني بالتاء كالأول، وتكون التاءان لخطاب الممدوح"[٦]، ثم احتج لما قال بأمرين.[٧]

نقده أبا العلاء المعري:

طالت سهام ابن الشجري أبا العلاء فلم يسلم من نقده على قلة ما نقَل عنه، فمما تنازعا في معناه بيت أبي الطيب:[٨]

لم تُسْمَ يا هارونُ إلاَّ بعدما اقْـ ـتَرَعَتْ ونازعَتِ اسْمَكَ الأسماءُ

إذ فسره أبو العلاء فقال: "أجود ما يُتأول في هذا أن يكون الاسم ها هنا في معنى الصِّيْت، كما يقال: فلان قد ظهر اسمه، أي قد ذهب صيته في الناس، فذِكْره لا يشاركه فيه أحد، ومالُه يشترك فيه الناس"[٩].

فلم ينزل هذا التفسير من ذوق ابن الشجري الأدبي منزلة القبول والرضى، واتهم أبا العلاء بأنه لم ينظر إلى البيت نظرة الأديب الفاحص، ولم يعمل فكره فيما جاء بعده من أبيات المتنبي فقال: "وقولُ المعري: "إن الاسم هنا يريد به الصِّيت" ليس بشيء يُعوَّل عليه، لأن قول أبي الطيب: "لم

---

(١) البيت ليس في ديوان ابن مفرِّغ. عن حاشية الأمالي: ٣/٢٦٩.
(٢) المجمل: ٨٢٣، وكذا جاء في اللسان (مجن).
(٣) الأمالي: ٣/٢٦٩.
(٤) ديوانه: ١/٦٣.
(٥) الأمالي: ٣/٨٦.
(٦) الأمالي: ٣/٨٦.
(٧) انظر الأمالي: ٣/٨٦.
(٨) ديوانه: ١/٢٨.
(٩) الأمالي: ٣/٢١٨، وانظر معجز أحمد: ٢/٩٧.

تُسْمَ" معناه لم يُجْعل لك اسمٌ، وأما دفْعُ المعري أن يكون المراد الاسم العلم بقولـه: إن فـي النـاس جماعة يُعْرفون بهارون فقول مَنْ لم يتأمل لفظ صدر البيت الذي يلي هذا البيت وهو قوله:[١]

فغَدَوْتَ واسمُكَ فيكَ غيرُ مُشـارَكٍ ... ..."[٢]

ثم شرح البيت في ضوء موقعه في القصيدة فقال: "والمعنى أن اسمك انفرد بك دون غيره مـن الأسماء، فمعارضته بأن في الناس جماعة يعرفون بهارون إنما تلزم أبا الطيب لو قال: فغدوتَ وأنت غيرُ مشارَك في اسمك، فلم يفرق المعري بين أن يقال: اسمُك غير مشارك فيك وأن يقال: أنت غير مشارك في اسمك، فإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء، ولم يُرِد أنك انفـردت باسـمك دون الناس، فاللفظان متضادان كما ترى"[٣].

ولم يقتصر ابن الشجري على تتبعه أبا العلاء في تفسير أبيات المتنبي، وإنما تعقبه في إعرابـه لها وانتقده، فقد جرى التدافع بينهما في العامل في كلمة "مُحْتَلِماً" من بيت أبي الطيب:[٤]

وأنْـتَ بـالأمس كنـتَ مُحْتَلِمـاً شـيخَ مَعَـدٍّ وأنـت أمْرَدُهـا

إذ أعربها ابن الشجري حالاً، والعامل فيها "كان"، ثم نقل حكاية أبي زكريا التبريزي عن أبـي العلاء عن بعض النحويين أنه إذا لم تعمل "كان" في الحال فالعامل فيها الفعل المحذوف الذي عمـل في "بالأمس"، وفي ذلك يقول: "وحكى أبو زكريا في تفسيره لشعر المتنبي عن أبي العلاء المعـري أنه قال: زعم بعض النحويين أن "كان" لا تعمل في الحال، قال: وإذا أُخذ بهذا القول جُعِل العامل في "محتَلِماً" من قوله:

وأنْـتَ بـالأمس كنـتَ مُحْتَلِمـاً ... ...

الفعل المضمر الذي عمل في قوله: "بالأمس"[٥].

ثم انبرى ابن الشجري للحاكي والمحكيِّ عنه بالنقد، ودفع قوليهما متكئاً على الصناعة النحويـة فقال: "وأقول: إن هذا القول سهْو من قائله وحاكيه، لأنك إذا علقت قوله: "بالأمس" بمحذوف فلا بـد أن يكون "بالأمس" خبراً لأنْ أو كان، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبراً أو صـفة أو حالاً أو صلة، ولا يجوز أن يكون خبراً لـ"أنْ" أو لـ"كان" لأن ظروف الزمـان لا توقـع أخبـاراً للجثث ولا صفات لها ولا صلات ولا أحوالاً منها، وإذا استحال أن يتعلق قوله: "بالأمس" بمحـذوف علقته بـ"كان" وأعملت "كان" في "محتلماً".[٦]

---

(١) عجز البيت: "والناسُ فيما في يديكَ سواءُ"، وهو في ديوانه: ١/٢٨، ٢٩.
(٢) الأمالي: ٣/٢١٨.
(٣) الأمالي: ٣/٢١٨، وانظر الأمالي: ٣/٢١٦-٢١٧.
(٤) ديوانه: ١/٣١٠.
(٥) الأمالي: ٣/١٥٥.
(٦) الأمالي: ٣/١٥٥.

نقده الرَّبعيَّ:

توجّه ابن الشجري إلى الرَّبعيّ بالنقد في تفسيره أبيات أبي الطيب وإعرابها، فمما انتقده فيه من جهة المعنى البيت التالي:[١]

رماني خِساسُ الناس من صائب اسْـتِه وآخـرَ قُطْـنٌ مـن يدَيْـه الجنـادِلُ

إذ فسَّر الربعي قوله: "من صائب اسْته": "بأنه من ضعفه إذا رمى يصيب اسْته، فحملـه علـى معنى قوله:

... ... **وآخـرَ قُطْـنٌ مـن يدَيْـه الجنـادِلُ**"[٢]

فدفع ابن الشجري هذا القول وفسر البيت قائلاً: "وليس هذا القول بشيء، لأننا لـم نجـد فـي الموصوفين بالضعف من يرمي بحجر أو غير حجر مما ترمي به اليد فيصيب اسْته، وإنما هو مثـل ضربه فذكر تفصيل عائبيه فقال: عابني أراذل الناس، فمنهم من رماني بعيب هو فيه، وهو الأُبْنـة، فانقلب قوله عليه، فأصاب اسْته بالعيب الذي رماني به، وآخر لم يؤثر كلامه فـي عِرْضـي لِعِيِّـه وحقارته، فهو كمن يرمي قرنه بسبائح القطن، أي الـذين رمـوني مـن هـذين الصـنفين بهـذين الوصفين"[٣].

ومما رد عليه في مضمار الصناعة أن الربعي أجاز النصب فـي كلمـة "دهـر" مـن بيـت المتنبي:[٤]

كفـى ثُعَـلاً فخـراً بأنَّـك مـنهُمُ ودَهْـرٌ لأنْ أمْسَـيْتَ مـن أهلـه أَهْـلُ

وعطفها على اسم "أنَّ"، وأعرب "أهلٌ" خبراً لـ"دهر"، قال ابن الشجري يحكي مذهبه: "وحمـل الربعي نصْب "دهر" على أنه معطوف على اسم "أن"، و"أهلٌ" خبر عنه، أي: كفى ثُعَلاً فخـراً أنَّـك منهم، وأن دهراً أهلٌ لأن أمسيتَ من أهله"[٥]. فرد عليه فقال: "وهذا القول بعيدٌ من حصول فائدة"[٦].

تلك لُمَع من انتقادات ابن الشجري واختياراته، غلب عليها كَلَفُه بالمعنى والصناعة، إلا أنه قـد يقصر نقده على المعنى فيعرض لبيت من أبيات المتنبي فيتكلم على من شرحه من المتقدمين، ثم يرد شروحهم ويقدم شرحاً من لدنه، وذلك كفعله في بيت أبي الطيب:[٧]

---

(١) ديوانه: ٣/١٧٤.
(٢) الأمالي: ٣/٢٧٤.
(٣) الأمالي: ٣/٢٧٤.
(٤) ديوانه: ٣/١٩٠.
(٥) الأمالي: ٣/٣١١.
(٦) الأمالي: ٣/٣١١.
(٧) ديوانه: ٣/١٦١.

أَمِطْ عنكَ تشبيهي بما وكأنَّه فما أحَدٌ فوقي وما أحدٌ مِثلي

إذ عرض حكاية ابن جني والقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني شرْحَه عن أبي الطيب وروايةَ الربعي إجابةَ المتنبي عندما سئل عن البيت وقول ابن فورَّجة في "ما" و"كأن" وناقشها ورد بعضها وقبِل بعضها ثم عمد إلى تفسير كلمات البيت.(١)

وصدر ابن الشجري في نقده للمعنى وتنبيهه عليه عن ذوق أدبي رفيع سمْحٍ تجلى في سعيه لربط معنى صدر البيت بمعنى عجزه وإيجاد عُلْقة بينهما ليُحكِم إعرابه ويُظهر معناه، ومن ذلك أنه عقد الوصل بين شطري بيت المتنبي:(٢)

إلامَ طَماعِيَةُ العاذل ولا رأي في الحبِّ للعاقل

إذ قال: "ظاهره أن معنى عجزه غير متعلق بمعنى صدره، وأين قوله في الظاهر:

... ... ولا رأيَ في الحبِّ للعاقل

من قوله:

إلامَ طَماعِيةُ العاذِلِ ... ...

ويحتمل تعلقه به وجوهاً:

أحدها: أن يريد إلام يطمع عاذلي في إصغائي إلى قوله، والعاقل إذا أحب لم يبق له مع الحب رأي يصغي به إلى قول ناصح، فعذله غير مجد نفعاً.

والثاني: أن العاقل لا يرتئي في الحب فيقع به اختياراً، وإنما يقع اضطراراً، فلا معنى لعذله.

والثالث: أن العاقل ليس من رأيه أن يورط نفسه في الحب، وإنما ذلك من فعل الجاهل وعذل الجاهل أضْيَعُ من سراج في الشمس(٣)، فكيف يطمع في نزوعه"(٤).

ظاهر مما سلف أن ابن الشجري اجتهد في الذود عن شعر أبي الطيب إعرابه وتفسيره، وتعلق بتخليصهما من الخطأ، وحرص على تقوية المعنى بقوة الإعراب وتخطئة الإعراب بضعف المعنى، حتى تداخلا عنده فلم يفصل بينهما، وعنف من لم يحسن توجيه شعره.

وربما كان لموقفه من أبي الطيب الأثر الكبير في ذلك، فقد تعصب له أيما تعصب، وأعجب به شديد إعجاب، وأحبه الحب الجم، فنال من كل من انتقده لأنه- في نظره- لا يأتيه الخطأ في

(١) انظر الأمالي: ٣/٢٢٨-٢٣٠.
(٢) ديوانه: ٣/٢١.
(٣) هو من أقوال العرب، انظر الدرة الفاخرة: ١/٢٧٧.
(٤) المالي: ٣/٢٣١، وانظر الأمالي: ١/١١٦-١١٨.

معنى ولا لغة، قال: "وكل من خطأه في معنى أو كلمة لغوية فهو مخطئ"(١)، وعده سيداً ورئيساً لعصره، واستصغر كل من لم يعرف له قدره وجلال منزلته فقال: "وإنما ذكرت لك طرفاً من عيون كلِمِه وبعضاً من فنون حكمه لأنبهك على جلال قدره وأعرفك أنه في الشعر نسيج وحده وقريع عصره، ومن صغر شأنه فقد أبان عن نقص في نفسه كثير"(٢).

ولا غرابة بعد ذلك أن يخصص له فصلاً من أماليه ينبه فيه على فضائله وغرر من حكمه.(٣)

ولم يخل ابن الشجري من شيء من أخلاق صاحبه، فقد كان مثله فخوراً بنفسه معتزاً بشخصه ومن ذلك قوله بعد فراغه من توجيه بيت للمتنبي معتداً بنفسه رامياً الآخرين: "والذي ذهبت إليه هو الصحيح الذي لا يخفى إلا على موغل في التقصير"(٤).

ويدعو قارئه أن يتمسك بقوله وينبذ غيره فيقول: "والمتَّسمون بالنحو قبيل وقتنا هذا ممن شاهدته وسمعت كلامه على خلاف ما قُلْتُه وأوضحته، فاستمسك بما ذكرته لك، فقد أقمتُ لك برهانه"(٥).

نتائج البحث:

أقمت هذا البحث على تتبع أبيات المتنبي التي تناولها ابن الشجري بالإعراب والشرح في أماليه، لأوضح منهجه النحوي الذي استند إليه في توجيهها، ولأرصد أهم الأسس التي أقامه عليها في تعاطيه تلك الأبيات، ولنتعرف موقفه من متقدميه شراح شعر أبي الطيب ومُعْرِبيه وخلصت إلى أن منهجه يتسم بما يلي:

١-الصبغة التعليمية هي السائدة على منهجه في شرحه وإعرابه، وذلك واضح في تقديمه بين يدي شعر المتنبي أسئلة تشير إلى المسائل التي تحتاج إلى بحث، وفي توسعه في الأوجه الإعرابية من أجل التمرين والتدريب، وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام النحويين بالنحو التعليمي التطبيقي.

٢-الاهتمام بالحذوف وتقديرها التقدير الذي يخدم المعنى والإعراب.

٣-الاستدراك على من تقدمه ممن شرح وأعرب أبيات المتنبي، والإشارة إلى أبيات بعينها لم يجر الكلام على إعرابها وتفسيرها وتناولها بالشرح والإعراب.

٤-ربط ابن الشجري ربطاً محكماً بين المسارين الإعرابي والتفسيري لأبيات المتنبي، وتداخل كلامه على الإعراب وكلامه على المعنى فلم يفصل بينهما، وإشارته إلى أضرب المعنى

---

(١) الأمالي: ٣/٢٦٨.
(٢) الأمالي: ٣/٢٦٧.
(٣) انظر الأمالي: ٣/٢٣٦-٢٦١.
(٤) الأمالي: ٣/٨٦.
(٥) الأمالي: ٣/٢١١.

الثلاثة المعروفة في علم اللغة الحديث، وذلك يقين منه أن الإعراب لا يكون في معزل عن المعنى.

٥-تصدى ابن الشجري بالنقد لأقوال متقدميه شراح شعر المتنبي ومعربيه، وكان مدار نقده واعتراضه عليهم صحة الإعراب والمعنى.

٦-كان تعليله تعليل نحوي متمكن من قواعد الصناعة متذوق لمعاني الكلام العربي، نابعاً من صميم العربية، متسقاً وخصائصها، غير مسقط عليها ما ليس منها.

٧-المذهب البصري هو الذي استبد بابن الشجري في بحثه في أبيات أبي الطيب على وجه خاص كما في أماليه على نحو عام.

٨-بان الذوق الأدبي الرفيع الذي كان عليه ابن الشجري في تخيره أحسن المعاني، وفي نقده لمن لم يحسن تذوق شعر المتنبي وفي سعيه الجاد لربط شطري البيت إذا بدا في الظاهر أنهما منفصلان.

٩-تعلقه الشديد بالمتنبي وحبه له وإعجابه به وتأثره به بشيء من أخلاقه.

❐

■ المصادر والمراجع

القرآن الكريم

-الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق د.عبد الإله نبهان ود.غازي طليمات. ود.إبراهيم محمد عبد الله. ود.مختار الشريف.

-أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي. تحقيق د.محمود الطناحي، ط١، ١٩٩٢.

-الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى- مصر.

-التبيين عن مذاهب النحويين، لعبد الله بن الحسين أبي البقاء العكبري. تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦.

-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.

-الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة الأصفهاني. تحقيق د.عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.

-ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار المعرفة، بيروت.

-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي مختون الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

-شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، المعروف بمعجز أحمد.

تحقيق عبد المجيد دياب- دار المعارف- القاهرة.

-شرح الكافية، للرضي الأستراباذي محمد بن الحسن. دار الكتب العلمية- بيروت.

-شرح مشكل شعر المتنبي، لأبي الحسن علي بن

سيده الأندلسي. تحقيق د.محمد رضوان الداية- دار المأمون للتراث- دمشق.

-شرح المفصل، لابن يعيش، يعيش بن علي. إدارة المطبعة المنيرية.

-شعر ابن مفرِّغ الحميري. تحقيق د.داود سلوم، بغداد ١٩٦٨.

-الكتاب، لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر- ١٩٧١.

-كتاب الشعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٨.

-لسان العرب- دار صادر.

-اللغة معناها ومبناها. د.تمام حسان. مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.

-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق عبد السلام هارون.

-المجمل في اللغة، لأحمد بن فارس. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٨٤.

-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب- بيروت.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشاما لأنصاري. تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٢، ١٩٦٩- دار الفكر.

-المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ.

-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر- القاهرة.

-النكت في إعجاز القرآن للرماني- نشر مع ثلاث رسائل بتحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام. دار المعارف بمصر.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي. تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي- دار المعرفة للطباعة- بيروت.

❐❐❐